منهج السمين الحلبي في الاستشهاد الصرفي والنحوي
في تفسيره"الدر المصون"(دراسة تحليلية)

Sameen Halbi's Methodology in Morphological and Syntactical Citation in his Tafsir " Al- Durr Al- Masoon"
(An Analytical Study)

الدكتور محمد إقبال*

Abstract

As natives, Arabs had no need of using the notation of the vowel, and its manner of articulation but, gradually, there was destruction in their use of dexterity especially when they started interaction with the non-Arabs. Hence, they had to form rules of Arabic Grammar which comprises of Morphology and Syntax.

The growth of syntax and diction in Arabic Knowledge has been raised up under the influence of Qura'nic interpretation. Mufassireen used different methods in their exegesis regarding Morphological and Syntactic citation. But Sameen Halbi is one of those Mufassireen who are known as Linguistics and he focused on explanation of verses of Holy Quran in special context of five branches of Linguistics: Syntax(الإعراب), Morphology(التصريف) Linguistic(اللغة), Semantics(المعاني), Diction(البيان). So the research on the methodology of Sameen Halbi in his Tafsir "Al-Durr-ul-Masoon" is more significant.

The article elucidates the word "*Istishhad*", introduction and importance of Sameen's Tafsir, His methodology in morphological and syntactical citation and his strong relation with Basri school of syntax.

---

* محاضر اللغة العربية بالكلية الحكومية بكهوته راولبندي، باكستان.

إن علوم اللغة العربية كالصرف والنحو تعَدُّ من العلوم الأساسية والإجبارية لجميع مفسري القرآن الكريم، واتفق العلماء المسلمون من بداية الإسلام وحتى اليوم على أهميتها والاستشهاد بقواعدها ومسائلها في مجال استنباط الأحكام الشرعية وشرح الكلمات القرآنية وحل المعضلات في فهم الآيات الصحيح.

فكل جيل من أجيال المسلمين استفاد من مجهودات السابقين في استخدام الصرف والنحو وقواعدهما في تفسير وشرح آيات القرآن الكريم خاصة العلماء الذين وقفوا حياتهم القيمة في الاستشهادات الصرفية والنحوية في تفسير القرآن الكريم، فمن هؤلاء الجهابذة السمين النحوي الحلبي المتوفي (ت:٧٥٦هـ) الذي اشتهر بجهوده الصرفية والنحوية واللغوية وأفاد الأجيال الآتية في مجال الاستشهاد الصرفي والنحوي في تفسير القرآن الكريم وشرح آياتها.

فدرس عدد كبير من الباحثين مؤلفاته وجهوده وتناولوا جوانب متعددة لتفرداته ولكن لم يمس أحد هذا الموضوع حتى نستفيد من أفكاره وتميزاته في الاستشهاد الصرفي والنحوي في تفسير القرآن الكريم. فهذا البحث الذي أمامكم يأخذ على عاتقه السير في تفسير السمين النحوي الحلبي المسمى بـ"الدر المصون" ويريد مناقشة منهجه وقواعده في الاستشهادالصرفي والنحوي في تفسير القرآن الكريم لمعرفة مدى صحة استشهاده بالقواعد الصرفية والنحوية.

يعدّ الاستشهاد بالصرف والنحو والشعر واللغة من أبكر صور الدراسات اللغوية، ونراه بوضوح في كتب معاني القرآن وإعرابه، فهي أجمعت المحاولات الأولى في تحليل الآيات تحليلاً لغوياً وذكر ما تعلق بها من شواهد صرفية ونحوية وشعرية ولغوية، وخير دليل على ذلك كتب "معاني القرآن" للفراء(ت:٨٢٢م) وشيوخه من الرؤاسي(ت:٨٠٣م) والكسائي(ت:٨٠٥م) ويونس بن حبيب(ت:٧٩٨م) التي جمعت بين التحليل اللغوي والتفسير الأثري لما يحتويها من تفسير ونحو وصرف وبلاغة، ثم "إعراب القرآن" للزجاج (ت :٣١٠هـ) وأبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، و"التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء العكبري(ت:١٢١٩م)، فهم في كتبهم جميعًا يثبتون الآية، ثم يحللون بعض ألفاظها، فيوردون الكلمات التي تشاركها في حروفها، ويستشهدون على آرائهم بما يؤيدها من كلام العرب وأشعارهم، وهم في كلّ هذا يناقشون النحويين الآخرين، وقد يأخذون بآرائهم أو يردّونها"[1]. هكذا سيبويه(ت:٧٩٦م) جمع بين دُفتي كتابه شواهد كثيرة عن القرآن الكريم ومن الشعر والنثر وبعض أحاديث الرسولصلى الله عليه وسلم، ثم ابن

هشام(ت:٧٦١هـ) في كتابه القيّم :"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب قد أتى بالآيات على جهة التمثيل، أو على جهة الاستشهاد أو على جهة التخريج.

فغدا سوق الشواهد أمراً تقليدياً يمارسه المصنفون في كلّ ما له علاقة بالدرس الصرفي والنحوي على تفاوت واضح بين المصنفات في جمعها وعرضها مع تأثرهم بما حفظوا من القرآن الكريم ومن الشعر وبما وعوا من كتب السابقين.

فبعضهم عنى بالشواهد من القرآن الكريم وأولاها عناية ففاقت الشواهد الشعرية، كما فعل ابن هشام في "شرح شذوذ الذهب" إذ بلغ عدد الآيات ست مائة وتسعاً وخمسين (٦٥٩) آية، والأبيات ثلاثة مائة وتسع وثلاثين (٣٣٩) بيتاً.

وكما فعل ابن معطٍ(ت:٦٢٨هـ)في كتابه "الفصول الخمسون" إذ بالغ عدد الآيات مائة وثلاثا وعشرين (١٢٣) آية، وعدد الأبيات سبعة وستين (٦٧) بيتاً.

وبعضهم عنى بشواهد الشعر ففاقت في العدد الشواهد من القرآن الكريم كما فعل سيبويه في "الكتاب" إذ بلغ عدد الأبيات أربع مائة وسبعًا وأربعين (٤٤٧) آيةً وبلغ عدد الأبيات ألفًا وخمس مائة (١٥٠٠) بيتًا[٢].

أما الأسئلة أمام هذا البحث فهي:

أولًا: ما مكانة "الدر المصون" عند علماء الإسلام؟

ثانيًا: ما منهج السمين في إيراد الشواهد الصرفية والنحوية في تفسيره؟

ثالثًا: ما اتجاه السمين النحوي في تفسيره؟

رابعًا: ما مصادر استشهاد السمين الصرفي والنحوي في تفسيره؟

خامسًا: ما علاقة السمين بالقياس والاستصحاب في تفسيره؟

قبل أن نبدأفي الإجابات عن هذه الأسئلة كان من الجدير أن نلقي الضوء على كلمة الاستشهاد لغةً واصطلاحًا.

الاستشهاد لغةً

الاستشهاد هو استفعال من فعل ماضٍ "شهد" أي طلب الشاهد النحوي. والشاهد اسم فاعل من "شهد الشيئ إذا عاينه". لذا يمكن القول بأنّ الشاهد في اللغة هو: "الخبرالقاطع الموثّق الّذي يرويه عالم اللغة عن الناطقين بها"[٣]. والدكتور محمد عيد يقول: "والشواهد في النحو

أخبار قاطعة موثَّقة، يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة"[٤]. والاستشهاد على هذا هوالإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر.

الشاهد إصطلاحاً

وهو الكلام الفصيح الّذي يصحّ أن يكون حجّة في بناء القواعد العربية، ومجموع الشواهد هو التراث العربي الضخم الغنيّ الّذي استقرأه العلماء، واستنبطوا منه قواعد لغتنا وطرائق أجدادنا في ترتيب كلامهم وجملتهم ومسالكهم في التعبير، وقد أخذ العلماء أنفسهم بالجزم الشديد في قبول الكلام الّذي اتّخذوه حجّة في صياغة القواعد.

لذا يقول السيوطي(ت:١٥٠٥م) في كتابه "الاقتراح" عن الشاهد: "وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيِّه صلى الله عليه وسلم وكلام العلماء قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[٥].

وكما قال الآلوسي (ت:١٩٢٤م) في تعريف الشاهد:"هو الجزئيّ الّذي يُذكر لإثبات القاعدة كآية من التنزيل أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيَّتهم"[٦].

وعليه يمكن القول بأنّ الشاهد في الاصطلاح هو قول عربيّ شعراً أو نثراً قيل في عصور الاحتجاج، والمراد الاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة[٧].

إن الشاهد يأتي لتقرير قاعدة جزئية متنازع فيها، أو لبيان الخروج عن الأصل. أمّا القواعد الكلية فإنّها لا تحتاج إلى شاهد، ولذا أمسك النحاة عن الاستشهاد على الفاعل بأنّه اسم أو أنَّه مرفوع، ولم يستشهدوا على اسمية المبتدأ، ولا على كونه معرفة، فالشاهد في مصنّفات النحاة – غالباً – إمّا لأمور زائدة، أو خارجة.

بعد أن ذكرنا معنى الاستشهاد لغةً واصطلاحًا، يناسب لنا الآن أن نأتي بترجمة السمين النحوي الحلبي وجهوده العلمية ولو باختصار حتى تتضح أمامنا مكانته الرفيعة في التراث الإسلامي العظيم.

التعريف بالسمين

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي[٨]. ولقِّب شهاب الدين أحمد بن يوسف بالسمين الحلبي،وجاء عنه في غاية النهاية[٩]:"هو أحمد بن يوسف

بن محمد بن مسعود أبو العباس الحلبي المعروف بالسمين النحوي"، فيذكر أنّ لقبه "السمين" وكنيته "أبو العباس"،وتلقى "السمين الحلبي" علومه على أيدي علماء أجلاء، أفادوه كثيراً من العلوم والفنون، ويذكر المؤرخون من شيوخه: التقي الصائغ (٦٣٦- ٧٢٥هـ) ويونس الدّبّوسي (٧٢٩هـ)، والعشاب (٧٣٦هـ)، وأبو حيان (٧٤٥هـ) صاحب "البحر المحيط"، و"ارتشاف الضرب"، و"شرح التسهيل" لابن مالك[١٠]،وترك صاحبنا الإمام السمين الحلبي تراثا طيبا ينم عن ثقافته الواسعة ومكانته العلمية، ومن كتبه : "الدر المصون"، و"تفسير القرآن"، و"القول الوجيز"، و"شرح التسهيل"، و"شرح الشاطبية"، و"عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ"[١١]، وبعد حياة حافلة بالعطاء والتأليف، وتوفي – رحمه الله – في القاهرة سنة ست وخمسين وسبع مائة[١٢].

١- مكانة "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"

لا شك فيه بأن كتاب السمين الحلبي المسمى بـ: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" سفر حافل بكل علوم العربية، وفي ذلك يقول بنفسه: "وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري"[١٣].

سبب تأليف "الدر المصون"

قد ذكر صاحبه السمين الحلبي لنا خطوات تلك الأسباب التي دفعته إلى تأليف ذلك الكتاب العظيم في هذا المجال، فيقول: "القرآن أفضل كتب الله الجليلة، أنزله على خير خلقه عامة ... وحثَّنا علي فهم معانيه ... فليس المراد حفظَه وسَردَه من غير تأمُّل لمعناه ولا تَفَهُّم لمقاصده"[١٤].

ثمّ يقول: فالأولى بالعاقل الأريبِ والفَطِنِ اللّبيب أن يَرْبأَ بنفسِه عن هذه المنزلة الدنيَّة، ويأخذها بالرتبة السَّنيّة، فيطَّلع من علومه على أهمِّها وآكدها، وهي بعد تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علوم: علم الإعراب وعلم التصريف وعلم اللغة وعلم المعاني وعلم البيان"[١٥] وهو يُقِرُّ بأنَّ العلماء قد قاموا لتحقيق هذه الغاية وخدمتها ويقول:

"وقد أكثر العلماء – رحمهم الله – من البحث عن ذلك، واهتمُّوا به غاية الاهتمام"[١٦].

ولكنّه يلاحظ ضرورة تأليف مصنَّف يجمع علوم القرآن، ويرى أنَّها خمسة علوم: الإعراب والتَّصريف واللُّغة والمعاني والبيان، وهو عندما يحدِّدها بهذا التَّحديد إنَّما يُشير بذلك إلى اختصاصهِ وطبيعة اتِّجاهه، ولكنّه يُحِسُّ بأنَّ العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثا منفردا، بمعنى أنَّ منهم مَنِ اقتصر على ذكر الإعراب فقط، ومنهم مَنْ اقتصر على مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئا كثيرا من علم التّصريف المتعلق باشتقاق اللغة، ومنهم مَنْ اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته.

ثمّ أنّ هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتِّصال بعضها ببعض، ويدعم هذا الرأي بقوله: "فإنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْن هذا فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ مثلا، ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف مَوْقِعُه من النَّظم لم يحقِّق الغاية المرجوَّة"(١٧).

ثم يقول السمين: "فلما رأيت كذلك، واطلعت على ما ذكره الناس في هذه الفنون، ورأيتهم: إما ذاكرًا الواضح البيِّن الذي لم يحتج للتنبيه عليه إلا الأجنبي من الصناعة، وإما المقتصر على المشكل بِلفظٍ مُخْتَصَر- استخرتُ اللهَ الكريمَ القويَّ المتينَ في جمع أطراف هذه العلوم، آخذًا من كلِّ عِلْمٍ بالحظِّ الوافرِ"(١٨).

فمما سبق يتضح لنا هدف السمين أو السبب الدافع لتأليف هذا الكتاب إنما هو جمع أطراف هذه العلوم من كتب السابقين؛ فهو يُقِرُّ بأنَّ عقليَّة الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك، فنحن كثيرا مَّا نقرأ عبارة: "وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات". ولم يكن السمين ليتعدَّى غرضه إلى العلوم الأخرى غيرِ الخمسة المذكور، كما صنع شيخه أبو حيّان وغيره. فهو لا يهتمُّ مثلا بعَرْضِ أسباب النُّزول إلاَّ إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتمّا بالتَّفسير والفقه إلاَّ بالقدر اليسير حيث يكون ثمّة ضرورة.

آراء العلماء عن" الدر المصون"

قال حاجي خليفة(ت:١٠٦٧هـ) عن هذا الكتاب: "فهو مع اشتماله على غيره أجلّ ما صنّف فيه – أي علم إعراب القرآن – لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان"(١٩).

قال السيوطي(ت:١٥٠٥م) أيضاً عند الحديث في معرفة إعراب القرآن: "وكتاب السمين أجلّها..."[٢٠].

وقال الداوودي(ت:٩٤٥هـ) : أيضاً عن الدر المصون.... "ألّفه في حياة شيخه إلَّا أنَّه زاد عليه، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة"[٢١].

ومن هذه الأقوال الوجيزة يستطيع القارئ أن يدرك ما كان لهذا الكتاب مكانة علمية عالية وشأن مرقوق عظيم.

٢– منهج السمين في إيراد الشواهد الصرفية والنحوية في "الدر المصون"

وعندما نأتي إلى منهج السمين هو بيَّن لنا منهجه بنفسه قائلاً:

"... إنِّي عَرضْت قاعدة كلية من قواعد هذه العلوم، ضابطًا لمسألة منتشرة الأطراف، ذكرت ذلك مجردًا له من كتب القوم، ولا أذكر إلاَّ ما هو المختار عند أهل تلك الصَّناعة، وإذا ذكرت مذهبًا لأحد من أهل العلم فقد يحتمل هذا الكتاب ذِكْرَ دلائله والاعتراضات عليه والجواب عنه فأذكُرُهُ، وقد لا يحتملُ فأُحيلُه على كتب ذلك العلم"[٢٢].

وإنّ "السمين الحلبي" بعد الإشارة إلى آراء متعددة ، يكتفي –كما قال قبل قليل–: "بالمختار عند أهل تلك الصناعة"، وقد يذكر اعتراضاته على هذا المختار أو دلائله وتعليله مثلما نراه قال في مقدمته بأنّه ذكر كثيرًا من المناقشات الواردة على أبي القاسم الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) وأبي محمد بن عطية(ت:٥٤١هـ) ومحب الدين أبي البقاء(ت:١٢١٩م)، وإن أمكن الجواب عنهم بشيء ذكرته[٢٣].

فكأنه لا يكتفي بعَرض أقوالهم، وإنما نراه يحاورهم ويصول معهم ويجول، ولكنه يصرّح بأنه كان يركّز في معظم الأحيان على جماعة منهم كالزمخشري وأبي حيان وابن عطية وأبي البقاء.

فبعد الإشارة إلى الجواز عند بعض النحويين في تقدم معمول الجواب – إذا كان ظرفًا أو مجرورًا – على العامل وذكر بعض الأمثلة؛ قال السمين: "وفي هذه المسألة تفصيل يُذكر في علم النحو"[٢٤].

وهكذا بعد أن قدّم السمين أقوال النحاة مجملاً في مسألة إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل؛ قال:"ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات وأجوبة، لا يحتملها هذا الموضوع فليُطلب من كتب النحاة"[٢٥].

وكما بعد أن ذَكَرَ بعض القراءات والمذاهب في لفظة "وقُود"، يقول:"فلا حاجة إلى إعادته هنا، وتقدم تحقيق ذلك في البقرة"[٢٦]، وفي لفظة "سَحَرُ"يقول السمين: "وسَحَرُ": فيه كلام كثير، يأتي تفصيله إن شاء الله عند ذكره إذ هو الأليق به"[٢٧]. وفي حديثه عن "لام الجحود" يُشير السمين إلى مذاهب النّحويين فيها، ثم يقول: "ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النّحو، استغنيت عنها هنا بما ذكرته في شرح التسهيل"[٢٨].

٣- اتجاه السمين النحوي في "الدر المصون"

والسَّمين في مُجْمَل ما يقرّره من آراء وما يبثّه من نَظَرات كان بصريّ الاتّجاه، وإن لم يكن يُصَرّح ببصريّته دائما، فإذا أراد أن يعرض ما قالته المدرستان الكبيرتان فهو الّذي يخلد غالبا إلى رأي البصرة ويرتاح له، وفي الوقت نفسه يضَعِّف رأي الكوفة أو يرفضه من أساسه، ومع ذلك قد يهتم بآراء الكوفيين كما نراه بعد قليل.

ففي مسألة "اللّهُمّ"[٢٩] يرى البصريون أنَّ الأصل: يا الله، ثمّ حذِفَ حرف النِّداء، وعُوّضَت منه هذه الميم المشدَّدة، ويرى الكوفيون أنَّ الميم المشدَّدة بقيّة فعل محذوف، تقديره: أُمُّنا بخير، وبعد أن يعرض السمين دليل الفريقين ينتصر للبصريين ويقول: "إنَّ الأخذ بمذهب الكوفيين يجعل المعنى فاسدا فبَانَ بطلانه"[٣٠].

وفي وزن "مَيِّت"[٣١]ونظائره يرى الكوفيون أنَّ أصله "مَوِيت"، ويرى البصريون أنه مَيْوِت، وبعد أن يذكر احتجاج الفريقين يستحسن ردّ البصريين ودليلهم، ويقول: "وهو ردّ حسن"[٣٢].

وفي وزن "تواة"[٣٣] يرى الكوفيون أنه تَفْعلة" ونجد السَّمين يتعقَّب هذا الرأي ويرفضه، ويقول: "لا حاجةَ إليه"، ويطالبهم بالدّليل عليه قائلا: "وهو دعوى لا دليل عليها"[٣٤].

مع ذلك نرى السَمين قد يخرج عن قواعد البصريين ليُؤيِّدَ الكوفيين مثلاً يقف السَّمين من الكوفيين موقف المؤيِّد في موضوع جريان الصِّفة على غير مَنْ هي له: هل يجب التصريح معها بالضَّمير؟ فهؤلاء لا يوجبون إذا أمِنَ اللَّبْس، والبصريون يوجبون، ويعرض السمين المسألة ويقول: "وهذا إنَّما يتمشى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن"، ثمَّ يمضي في دعم المذهب الكوفي بالسماع الوارد قرآنا وشعراً[٣٥].

وهكذا أيَّد السمين مذهب الكوفيين في حذف حرف النداء من أسماء الإشارات في قوله تعالى:﴿هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ﴾[٣٦] قال:"أنتم" مبتدأ، و"حاججتم" خبره، و"هؤلاء منادى". ثم بدأ يدعم المذهب الكوفي بالسماع الوارد شعراً[٣٧].

وفي ﴿لَتُبَيِّنُنَّه﴾[٣٨] على قراءة عبد الله[٣٩]"لَتُبَيِّنُونه" من غير توكيد، والمعروف من مذهب البصريين لزومُهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سَعة الكلام، ثم أورد السمين الشواهد التالية:

يميناً يا سلمى لأُوقِنُ أنني لِما شِئْتِ مُسْتَحْلٍ ولو أنَّه القتلُ[٤٠]

وقال آخر[٤١]:

يميناً لأَبْغَضُ كلَّ امرىءٍ يُزَخْرِفُ قولاً ولا يفعلُ

فأتى باللامِ وحدها[٤٢].

الالتزام بالصناعة النحوية

يقف المؤلِّف من إطار الصِّناعة النَّحوية موقف الاحترام التامِّ، فيلتزم بها ويحافظ على ثَمَراتها، ونرى في كتابه موقفه الواضح من المعربين بأنَّه كثيرا مَّا كان يعترض على أبي البقاء والزَّمخشري وابن عطية حين يلقي منهم نزعة التحرّر من قيود الصناعة، فينهج المؤلِّف منهج الالتزام بالظَّاهر في معظم تأويلاته الصِّناعيّة ، ويودُّ لو يصل الى منطوق الآية بأقرب طريق دون أن يضطرّ إلى إضمار أو تقديم وتأخير أو كلفة، أو إعطاء المادة أكثر مما يكمن فيها، أو الجري وراء مشاحات لا طائل من ورائها.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ﴾[٤٣] قال بعضهم: إنَّ المفعولين محذوفان، و"أولياءه" نصب على إسقاط الخافض، والتقدير: "يخوفكم الشر بأولياءه" والباء للسبب، أي بسبب أولياءه، فيكونون هم آلة التخويف لكم، وكأنَّ هذا القائل رأيّ قراءة أبَيّ: يُخَوف بأولياءه" فظنَّ أنَّ قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثمَّ حذفت الباء. قال السَّمين: "وليس كذلك، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له"[٤٤].

٤– استشهاد السمين بالقرآن الكريم

قد التزم السمين بلغة القرآن الكريم وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به، ودأب على التذَّكير بأنَّه السماع وأجلُّه، وأنَّه ينبغي لنا أن نحمله دائما على الفصيح من لغات

العرب وأشكال تعبيرها، ومن ذلك أنَّ بعضهم كان يسجِّل وجوهًا ضعيفة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ﴾[٤٥] فردَّ عليه السَّمين قائلا: "وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الحاجة إليه، مع ارتكاب وجه ضعيف جدّا في أفصح كلام"[٤٦].

وكما يهاجم أبا البقاء الذي حاول أن يخرِّج بعض الآيات على حذف الفاء من جواب الشرط مستشهدًا بالبيت المشهور: من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها، فيردُّ عليه ذلك قائلا: "وكيف يسوِّي الآية بالبيت، وهو لا يجوز إلا في ضرورة ؟"[٤٧].

و"يُحْزِنْك" في قوله تعالى:﴿وَلاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾[٤٨]على قراءة نافع[٤٩] بضم حرف المضارعة من "أحزن" رباعياً والباقون بفتح الياء من حَزَنه ثلاثياً، فقيل: هما من باب ما جاء فيه فَعَل وأَفْعَل بمعنًى"، وقيل: باختلافِ معنى، فَحَزَنَه جعل فيه حُزْناً نحو: دَهَنه وكَحَله أي: جعل فيه دُهْناً وكُحْلاً، والحقُّ أَنَّ حَزَنَه وأَحْزَنَه لغتان فاشيتان لثبوتهما متواترتين وإنْ كان أبو البقاء قال[٥٠]:"إنَّ أحزن لغةٌ قليلةٌ"، ومِنْ عجيبِ ما اتفق أن نافعاً – رحمه الله– يقرأ هذه المادة من "أحزن"، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرؤها من "حَزَنه" ثلاثياً، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ[٥١].

وهكذا وجدنا السمين يُجِلُّ هذا النَّوع من السماع ، ويَعُدُّه في أرقى مراتب الفصاحة.

استشهاده بالحديث النَّبويّ الشريف

نرى المتأخِّرين أمثال ابن مالك وأبو هشام وابن عقيل والسّمين الحلبي يكثرون من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، وكانوا يعُدُّونه نوعا من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللُّغة أم في الصِّناعة النَّحوية. ومن هنا نجد مادة الحديث غزيرة في "الدر المصون".

وقد عرض المراد بـ"الكلمة" الجمع؛ إذ المقصود التوراة والإنجيل وغيرهما من كتب الله تعالى المنزلة، فعبّر عن الجمع ببعضه، ومثل هذا قوله عليه السلام: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالهَا الشَّاعِرُ كلَمَةُ لَبِيْدٍ"[٥٢] يريد قوله[٥٣]:

أَلا كلّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكلّ نعيم – لا محالةَ – زائلُ

وقد أورد قول الزمخشري[٥٤] بأنه من حقِّ المنتصبِ على المدح أن يكونَ معرفةً، كقولك: "الحمدُ لله الحميدَ" وقوله عليه السلام:"إنَّا معاشرَ الأنبياء لا نُورَث"[٥٥].

وفي حذف أسماء حروف الناصبة مثل "لكن"في قوله تعالى:﴿وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٥٦] :على قراءة البعض[٥٧] مشددة، ووَجْهُها أن يكونَ "أنفسَهم" اسمها، و"يظلمون" الخبرُ، والعائدُ من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديرُه: ولكنَّ أنفسَهم يظلمونها، فحُذِف، وقد رُدَّ هذا بأنَّ حَذْفَ اسمِ هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة كقوله[٥٨]:

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يَلْقَ فيها جآذراً وظباءَ

على أن بعضهم لا يَقْصُره على الضرورة، مستشهداً بقوله عليه السلام:"إنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[٥٩]، قال:"تقديره إنه"، وقد ردَّه بعضهم، وخَرَّج الحديث على زيادة "مِنْ" والتقدير:إنَّ أشدَّ الناس. والبصريون لا يُجيزون زيادة "من" في مثل هذا التركيبِ إلا الأخفش[٦٠].

وفي عدم كون الجار والمجرور مثل "مِنَ اللَّهِ" لأنه لا تستقل به فائدة الإسناد في قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً﴾[٦١] : الظاهِرُ أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحال من "شيء" لأنه لو تأخَّر لكانَ صفةً له. و"في شيء" هو خبرُ ليس، لأن به تستقلُّ فائدةُ الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائنٍ من الله، ولا بد من حذف مضاف أي: فليس من ولاية الله، وقيل: مِنْ دِينِ الله. ونَظَّر بعضُهم الآية الكريمة ببيت النابغة[٦٢]:

إذا حاوَلْتَ في أسدٍ فُجُوراً * فإنِّي لَسْتُ منك ولَسْتَ مِنِّي

قال الشيخ[٦٣]: "والتنظير ليس بجيدٍ، لأنَّ "منك" و"مني" خبر "ليس"، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قولُه "في شيء" فليس البيت كالآية".وقد نحا ابنُ عطية[٦٤]هذا المنحى الذي ذكرته عن بعضهم فقال: "فليس من الله في شيء مَرْضِيٍّ على الكمال والصواب، وهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم:"مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا"[٦٥].وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديرُهُ: فليس من التقرُّب إلى الله والثوابِ ونحو هذا، وقولُه: "في شيء" هو في موضِعِ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ الذي في قولِهِ :"ليس مِنَ الله"[٦٦].

إستشهاده بالشِّعر العربيّ الفصيح

أكثر السَّمين من الاستشهاد بالشِّعر، فلا تخلوا ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، الّتي تنتمي – ما عدا قليلا منها – إلى عصور اللُّغة الفصيحة.

وتتَّضح إفادته منها في أنَّه يستخدمها وسيلة من وسائل الردِّ على خصومة الَّذين قد يرفضون قاعدة ممّا قرَّره، فيضع أمامهم بعض هذه الشَّواهد مثلا:

فقد منع بعضهم[٦٧] أنَّه إذا كان الفاعل ضميرًا عائدًا على شيء متصل بمعمول الفعل، فيردُّ عليه بقول الشَّاعر[٦٨]:

أَجَلُ المرءِ يستحِثُّ ولا يَدْ ري إذا يبتغي حصولَ الأماني

ومنع بعضهم دخول الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ بـ"انَّ" أو بـ"لكنَّ" إذا كان اسما موصولا، وذلك لتشبيه الموصول بالشَّرط، فيردُّ عليهم بقول الشَّاعر[٦٩]:

فواللهِ ما فَارقْتكُمْ عن مَلالة ولكنّ ما يُقْضَى فسوف يكون

ويقول: "والسماع حجَة عليه"[٧٠].

ويرفض كون "أَنْ" المفتوحة تأتي للنَّفي، وقال: "وهذا قول ساقط إذ لم يَثْبُتْ ذلك من لسان العرب"[٧١].

مع ذلك تأول السمين عندما ذكر الزمخشري قول الحمداني في تأييد قراءة الحسن[٧٢] على حذف الياء في"تعالُوا" في قوله تعالى:﴿فَقُلْ تَعَالَوْا ....﴾[٧٣] كالتالي:

..... تعالِي أقاسمْك الهمومَ تعالِي[٧٤]

بكسرِ اللام"، فقال: "وقد عابَ بعضُ الناسِعليه في استشهاده بشعر هذا المولد المتأخر، وليس بعيبٍ فإنه ذَكَرَه استئناساً وهذا كما أَنْشَدَ لحبيب[٧٥]:

هما أَظْلَمَا حالَيَّ ثَمَّتَ أَجْلَيا .....

واعتذر هو عن ذلك بما قَدَّمْتُه عنه فكيف يُعابُ عليه شيءٌ عَرَفَه ونَبَّه عليه واعتَذَر عنه ؟"[٧٦].

وفي "ما" الحجازية المهملة منتقضة النفي في قوله تعالى :﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[٧٧]: قال السمين: هي"نافيةٌ ولا عملَ لها هنا مطلقاً أعني على لغة الحجازيين والتميميين، لأنَّ التميميين لا يُعْملونها البتة. والحجازيون يُعْملونها بشروط منها: ألاَّ ينتقضَ النفيُ بـــ"إلا"، إذ يزول السبب الذي عَمِلَتْ لأجله وهو شَبَهُها بـــ"ليس" في نفي الحال، فيكونُ "محمد" مبتدأً، و"رسول" خبرَه، هذا هو مذهب الجمهور، أعني إهمالَها إذا نُقِضَ نفيُها، وقد أجاز إعمالَها منتقضةً النفيِ بإلاَّ وأنشد[٧٨]:

وما الدهرُ إلا منجَنونًا بأهلِه وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَذَّبا

فَنَصَبَ "منجنوناً" و"مُعَذَباً" على خبرِ "ما"، وهما بعدَ :"إلَّا"، ومثلُه قول الآخر[٧٩]:

وما حَقُّ الذي يَعْتُو نهارًا ويَسْرِقُ ليلَه إلاَّ نَكالا

فـــ"حق" اسمُ "ما" ونَكالاً" خبرُها، وتأوَّلَ الجمهور هذه الشواهدَ على أنَّ الخبرَ محذوفٌ، وهذا المنصوبُ معمولٌ لذلك الخبر المحذوفِ والتقديرُ: وما الدهرُ إلاَّ يدورُ دورانَ منجنون، فحُذِفَ الفعلُ الناصبُ لـــ"دوران"، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه في الإعراب، وكذا "إلا معذباً" تقديره: يُعَذَّب تعذيباً، فَحُذِفَ الفعل وأُقيم "مُعَذَّباً" مقامَ "تَعْذيب" كقولِه تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[٨٠] أي:كلَّ تمزيق، وكذا إلا نكالاً" وفيه التكلُّف ما ترى[٨١].

وفي المصدرالثلاثي الذي لا تحكمه قاعدة عامة، وإنما الأغلب فيه السماع، مثل "فَعْل" و"فعلولة" : كـــ"الزَّيْغُ" في قوله تعالى:﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾[٨٢]:يقال: زاغَ يزيغُ زَيْغاً وزيغوغَةً وزَيَغاناً وزُيوغاً. قال الفراء: "والعربُ تقول في عامةِ ذواتِ الياء مِمَّا يشبه زِغْتُ مثل: سِرْتُ وصِرْتُ وطِرْتُ: سَيْرورةً وصَيْرورةً وطَيْرورةً، وحِدْتُ حَيْدودة، ومِلْتُ مَيْلولة، لا أُحصي ذلك كثرةً، فأما ذوات الواو مثل: قُلت ورضِيت فإنهم لم يقولوا ذلك إلا في أربعة ألفاظ: الكَيْنونة والدَّيْمومة من دام، والهَيْعُوعة من الهُواع، والسَّيدودة من سُدْت". ثم ذكر كلاماً كثيراً غيرَ متعلقٍ بما نحن فيه، وأنه قد سُمِع فيه الأصل وهو "كَيَّنونة" في قول الشاعر[٨٣]:

..... حَتَّى يعودَ البحرُ كَيَّنونَهْ [٨٤]

هكذا "فَعُول"و "فُعول" كـــ"قَبُول" في قوله تعالى:﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾[٨٥]:من المصادر التي جَاءَتْ على فَعُول فتح الفاء،يقال: قَبِلْتُ الشيء قَبولاً. وأجاز الفراء والزجاج[٨٦] ضمَّ القاف من "قبول"، وهو القياسُ كالدُّخول والخُروج، وحكاها ابن الأعرابي عن العرب: قبلته قَبولاً وقُبولاً فتح القاف وضمِّها سماعاً عن العرب، و"على وجهه قُبول" لا غيرُ، يعني لم يُقَلْ هنا إلا بالضم، وأنشدوا[٨٧]:

.... والوجه عليه القُبول

بضم القاف كذا حكاهُ بعضُهم[٨٨].

٥- إلتزام السمين بالقياس

وهو من أصول الصِّناعة، يجري بمقتضاه على الاستعمال المطَّرد، ومن أمثلته في "الدُّرُّ المصون" يرى السمين أنّه لا يُقاس على النَّادر، وإنَّما يُقاس على المطَّرد الكثير، فقد رفض القياس على بعض الشَّواهد الّتي جاءت فيها "أَنْ" النَّاصبة عاملة وهي محذوفة، ثمَّ يقول: "إلاَّ أنَّ هذا غير مقيس"[٨٩]، ومن هذا القبيل رَفْضُه أن يأتي "فعيل" الوصف مجموعا على فُعَلَة نحو: كَمِي وكُماة، ويقول: "انَّه من النُدور بحيث لا يُقاس عليه"[٩٠].

إلتزام السمين بالاستصحاب

وهو أيضًا أصل من أصول الصِّناعة، وهو "إبقاء حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النَّقل عن الأصل "وهو من الأدلة المعتبرة[٩١]. فمنها أن السمين يذكر بأن الفرَّاء زعم أنَّ "توراة" وزنها "تَفْعِلَة" فَأُبْدِلَتُ الكسرة فتحة- وردَّ عليه البصريون بأنَّ هذا البناء قليل، وأنَّه يلزم منه زيادة التَّاء أوَّلا، والتَّاء لم تُزَدُ أوَّلا إلاَّ في مواضع محصورة بخلاف قلبها في أوَّل الكلمة فإنَّه ثابت، وذلك أنَّ الواو إذا وقعت أوَّلا قُلِبَتُ همزة ، نحو: أُجوه، أو تاء نحو: تُجاه، ثمَّ يقول السَّمين: "واتِّباع ما عُهِدَ أَوْلَى من اتِّباع ما لم يُعْهَد"[٩٢].

نتائج البحث

وأرى هنا أن أسجل أهم النتائج التي توصَّلت إليها من خلال البحث كالتالي:

١- قام بعض العلماء يشرح القرآن لغريبه وبيانًا لإعرابه وفهم أساليبه أو إبراز بلاغته وكشف إعجازه ونظمه.

٢- يُعَدُّ الاستشهاد الصرفي والنحوي من أبكر صور الدراسات اللغوية، ونراه بوضوح في كتب معاني القرآن وإعرابه للفراء والزجاج والنحاس والعكبري والسمين وغيرها، لأن أصحابهم تعرضوا لذكر أصل الكلمة والمعنى اللغوي الذي تدل عليه وأوردوا الكلمات التي تشاركها في حروفها واستشهدوا على آرائهم بما يؤيدهم من كلام العرب وأشعارهم، وهم في كل هذا يناقشون النحويين الآخرين، وقد يأخذون بآرائهم أو يردُّونهم.

٣- من أهم كتب التفسير اللغوي "الدر المصون من علوم الكتاب المكنون" للعالم الجليل السمين النحوي الحلبي الذي جمع المحاولات في تحليل الآيات تحليلًا لغويًّا وذكر ما تعلق بها من شواهد صرفية ونحوية وشعرية ولغويةبوضوح.

٤- والسمين في مُجْمَل ما يقرِّرُه من آراء وما يبثُّه من نَظَرات كان بصريَّ الاتجاه.

٥- هو ملتزم محافظ في القراءات القرآنية والصناعة النحوية فقد التزم بلغة القرآن الكريم وأكثر الاستشهاد به، ودأب على التذكير بأنه السماع وأجله، وأنه ينبغي لنا أن نحمله دائمًا على الفصيح من لغات العرب وأشكال تعبيرها.

٦- والمفسر مثل المتأخرين أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، وهو من الذين يعُدُّونه نوعًا من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية.

٧- كما أنّه أيضًا أكثر من الاستشهاد بالشعر، ولا تخلو ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي إلى عصور اللغة الفصيحة.

٨- وكذلك أنّه يلتزم بمنهج البصريين في القياس في أنه لا يقاس على النادر، وإنما يقاس على المطرد الكثير.

٩- والسمين أيضًا يلتزم بالاستصحاب وهو أصل من أصول الصناعة وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل وهو من الأدلة المعتبرة.

١٠- وإن تفسير "الدر المصون" خير نموذج للغويات التطبيقية من مسائل الصرف والنحو لدارسي النحو والصرف لكي يتعرف هؤلاء الدارسون على التطبيق الصرفي والنحوي للآيات القرآنية.

١١- وإن هذا التفسير مفيد جدًّا لطالبي المدارس الدينية الباكستانية خاصةً الذين يهتمون بالتركيب (الإعراب) الصرفي والنحوي شفويًّا لأن هذا الكتابيتضمن هذه الناحية بوجهٍ أتم.

١٢- والأحسن أن يدرس هذا الكتاب كمادة إجبارية في المدارس والمعاهد والجامعات في جميع المستويات لكي يتوسع طلابها في التوجيهات المختلفة للكلمات والجمل الواقعة في العبارات العربية عامةً والآيات القرآنية خاصةً.

التوصيات والاقتراحات

كانت الدراسة، التي تمت من خلال هذا الموضوع، مقصورة على منهج السمين في الاستشهاد الصرفي والنحوي في تفسيره "الدر المصون" فلم أسجل كثيرًا من الدرر الدفينة الكامنة في هذا التفسير، فالمجال واسع أمام الباحثين كي يكتشفوا عن درره في المجالات الأخرى من خلال البحوث والمقالات العلمية، ونشير إلى بعض تلك المواضيع في النقاط التالية:

١- يمكن أن يكون خصب للدراسة من الناحية الصرفية أو النحوية في أخذ السمين على أستاذه أبي حيان في "البحر المحيط" وغيره من الكتب بأنه صحَّح كثيرًا من الأخطأ على العلماء السابقين.

٢- وكما يمكن أن تتم الدراسة في المناقشات الواردة بين أبي حيان والزمخشري وإنصاف السمين بينهما في بحث مستقل لاهتمامه بهذه الناحية كثيرًا.

٣- أن تتم الدراسة في الشواهد البلاغية في "الدر المصون" لاهتمام صاحبه بهذه الناحية كاهتمامه بالدراستين الصرفية والنحوية.

٤- أن يكتب بحث مستقل في القراءات القرآنية المتواترة وتوجيهاتها الصرفية والنحوية في "الدر المصون".

الهوامش

[1] – معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، ١/١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،١٩٧٤م، وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق الدكتور تآمر والآخرون، ٩/١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، والتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، مقدمة علي محمد البجاوي، ص د–هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، ١٩٧٦م .

٢– المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، ٧٢٦/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣– معجم متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، ٣٨٥/٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٥٩م.

٤– الرواية والاستشهاد باللغة، الدكتور محمد عيد، ص: ١٠٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٥– الاقتراح في أصول علم النحو، الحافظ جلال الدين السيوطي، ص: ٤٨، طبعة دلهي، الهند، ١٣١٢هـ.

٦– إتحاف الأمجاد في بيان ما يصحّ به الاستشهاد، السيِّد محمود شكري الآلوسي، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، ص:٣٥، مطبعة الإرشاد، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٧– تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ٤٧/١، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٥٣م.

٨– طبقات المفسرين، شمس الدين الداوودي، ١٠٠/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ٣٣٩/١، دار الجيل، بيروت، لبنان، وحسن المحاضرة، جلال الدين السيوطي، ٤٤٠/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، والأعلام، الزركلي، ٢٧٤/١.وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة محمود فهمي، القسم السادس، ص٤٥٧ – ٤٥٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٩– غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، ١٣٨/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

١٠– غاية النهاية، ج٢، ص٣٩، والأعلام، الزركلي، ١٥٢/٧، والمنجد في الأعلام، ص: ١٥، وطبقات النحاة واللغويين، الإمام تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي الشافعي، تحقيق الدكتور محسن غياض عجيل، ص:٢٨٩، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٧٣ م .

١١– طبقات المفسرين، ج١، ص١٠١، والدرر الكامنة، ٣٣٩/١، وشذرات الذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، ١٧٩/٦، دار المسير، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ميرزا محمد باقر الخوانساري، ٣١٣/١، قم، إيران، ١٣٩٠هـ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين السيوطي، ٤٠٢/١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م، وحسن المحاضرة، ٤٤٠/١، والأعلام، الزركلي،٢٧٤/١، ومعجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا الكحالة، ٢١١/٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ.

١٢- طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، ص: ٤٢٢، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، وطبقات المفسرين، ١٠١/١، وطبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ١٩/٣، والدرر الكامنة، ٣٣٩/١، وشذرات الذهب، ١٧٩/٦، وروضات الجنات، ٣١٣/١، وبغية الوعاة، ص:١، ص:٤٠٢.

١٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، مقدمة المؤلف،٦/١، دار القلم، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١٤ - الدر المصون، السمين الحلبي، ٣/١.

١٥- المصدر نفسه، ٤/١.

١٦- المصدر نفسه.

١٧- المصدر نفسه.

١٨- المصدر نفسه، ٥/١.

١٩- كشف الظنون عن أسامى الكتب والظنون،١٢٢/١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.

٢٠- الإتقان في علوم القرآن، الحافظ جلال الدين السيوطي، تقديم وتعليق للدكتور مصطفى ديب البُغا، ١٨٩/١، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢١- طبقات المفسرين، ١٠٠/١.

٢٢- الدر المصون، ٥/١.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- المصدر نفسه، ٣/ ٢٨٨ – ٢٨٩.

٢٥- المصدر نفسه، ٤٦٥/٢.

٢٦- المصدر نفسه، ٣٧/٣.

٢٧- المصدر نفسه، ١٩/٣.

٢٨- المصدر نفسه، ٦٧/٣ – ٦٨.

٢٩- سورة آل عمران،٣: ٦٦.

٣٠- الدر المصون، ١٠٥/٣.

٣١- سورة آل عمران،٣: ٢٧.

٣٢- الدر المصون، ٧١/٣.

٣٣- سورة آل عمران، ٣: ٣.

٣٤- االدر المصون، ٥٠٧/٣.

٣٥- المصدر نفسه، ٩٨/٣.

٣٦- سورة آل عمران، ٣: ٦٦.

٣٧- الدر المصون، ٢٤١/٣.

٣٨- سورة آل عمران، ٣: ١٨٧.

٣٩- البحر المحيط،١٣٦/٣.

٤٠- قائله مجهول، وهو في البحر المحيط، ١٣٦/٣.

٤١- قائله مجهول، وهو في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي بن الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، ٢١٥/٣، منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣هـ.

٤٢- الدر المصون، ٥٢٤/٣.

٤٣- سورة آل عمران، ٣: ١٧٥.

٤٤- الدر المصون، ٤٩٣/٣.

٤٥- سورة آل عمران، ٣: ٥٦.

٤٦- الدر المصون، ٢١٥/٣.

٤٧- المصدر نفسه، ١٣٦/٣.

٤٨- سورة آل عمران، ٣: ١٧٦.

٤٩- الكشف، أبو محمد مكي بن أبي طالب، ٣٦٥/١، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ، ط٣، ١٩٨٤م.

٥٠- التبيان في إعراب القرآن، ٢٥٣/١.

٥١- الدر المصون، ٤٩٤/٣- ٤٩٥.

٥٢- صحيح البخاري، رقم الحديث: ٣٨٤١؛ وأحمد بن حنبل، رقم الحديث: ٩٨٦٧.

٥٣- ديوانه، ص: ٢٥٦.

٥٤- الكشاف، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ٤١٧/١، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٥٥- صحيح البخاري، رقم الحديث: ٥٣٥٨، وسن النسائي، رقم الحديث: ٤١٥٣.

٥٦- سورة آل عمران، ٣: ١١٧.

٥٧- البحر المحيط، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، ٣٨/٣، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

٥٨- البيت للأخطل، وهو في ديوانه، تحقيق الأب أنطون صالحاني اليسوعي، ص: ٢٧٦، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٨٩١م.

٥٩- صحيح البخاري، رقم الحديث: ٢٥٥٠٧، صحيح مسلم، رقم الحديث: ٥٥٣٨.

٦٠- الدر المصون، ٣٦٢/٣-٣٦١.

٦١- سورة آل عمران،٣: ٢٨.

٦٢- ديوان النابغة الذبياني الجاهلي، تحقيق كرم البستاني، ص:١٧٤، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م.

٦٣- البحر المحيط، ٤٢٣/٣.

٦٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرون، ٧٣/٣، فاس، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، ١٩٧٥م.

٦٥- صحيح مسلم، رقم الحديث: ٢٨٣ ؛ وسنن أبي داؤد ، رقم الحديث: ٣٤٥٢.

٦٦- الدر المصون، ١٠٧/٣- ١٠٨.

٦٧- البحر المحيط، ٤٨٨/٢.

٦٨- المصدر نفسه، ٤٨٨/٢.

٦٩- البيت للأفوه الأودي، وهو في الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار،١٥/١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

٧٠- الدر المصون، ٩٣/٣.

٧١- المصدر نفسه، ٢٥٦/٣.

٧٢- الشواذ في القراءات، الحسين بن أحمد بن خالويه، ص:٢١، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.

٧٣- سورة آل عمران،٣ : ٦٠.

٧٤- ديوانه، ص:٣٢٥، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، وصدره: أيا جارتا مّا أَنْصَفَ الدهرُ بينَنا.

٧٥- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، ١٥٧/١، دار المعارف، مصر، ١٩٥١م، وعجزه: ظلاميهما عن وجهِ أَمْرَدَ أَشْيَبَ.

٧٦- الدر المصون، ٢٢٥/٣- ٢٢٦.

٧٧- سورة آل عمران، ٣: ١٤٤.

٧٨- البيت لأحد بني سعد، وهو حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢٤٨/١.

٧٩- البيت لمغلس بن لقيط، وهو في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ٣٩٠/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٨٠- سورة سبأ، ٣٤: ١٩.

٨١- الدر المصون، ٤١٤/٣- ٤١٥.

٨٢- سورة آل عمران، ٣: ٧.

٨٣- قائله مجهول، وهو في الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ٢٩٩/٢، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م، وصدره: يَا لَيْتَ أَنَّا ضَمَّنا سَفِيْنَةْ.

٨٤- الدر المصون، ٢٧/٣.

٨٥- سورة آل عمران،٣: ٣٧.

٨٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٤٠٤/١.

٨٧- قائله مجهول، وقد أصاب الخزم في الأصل من مثل: قد يحمد المرء وإن لم يبل بالسر والوجه عليه القبول

٨٨- الدر المصون، ١٤٠/٣.

٨٩- المصدر نفسه، ٧٤/٣.

٩٠- المصدر نفسه، ١١١/٣.

٩١- الاقتراح، ص:٧.

٩٢- الدر المصون، ١٩/٣.